

النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic
Development



الخميس ٢٦ مايو ٢٠٢٢

الإصدار الشهري التاسع والعشرون، العدد ٣

أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

● وكالة بلومبرج، صادرات مصر من الغاز بريق أمل لأوروبا^١.

- تتوقع "بلومبرج" أن تصدر مصر ٨,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال هذا العام، بسبب ارتفاع أسعاره الفورية في أوروبا، الأمر الذي حفّز البلاد على زيادة إنتاج الغاز لدعم صادراتها منه، حيث أوضحت يمكن أن تساعد الصادرات القياسية للغاز الطبيعي المسال المصري هذا العام أوروبا على تقليل اعتمادها على خطوط أنابيب الغاز الروسية.
- وأضافت أن يمثل ذلك أعلى مستوى تصدير لمصر منذ عام ٢٠٠٩، بناءً على بيانات من المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لشركة "بريتش بتروليوم". وأدت أسعار الغاز المرتفعة في أوروبا إلى تحويلها كوجهة مهيمنة بالنسبة للغاز المصري الطبيعي المسال، والتي كانت تهيمن عليها تاريخياً آسيا. فاعتباراً من أبريل ٢٠٢٢، حصلت أوروبا على ٧١% من صادرات الغاز الطبيعي المسال المصري هذا العام، وفي مقدم الأسواق المستوردة تركيا وإسبانيا وفرنسا.
- وأوضحت وكالة بلومبرج، مصر تخطط لتعزيز إمدادات الغاز من خلال اتفاق إطاري بين "إيني" الإيطالية (Enni) وإيجاس (EGAS) لتعظيم إنتاج الغاز في البلاد. كما يُمكن لحقلي "تمار" و"ليفياثان" الإسرائيليين أيضاً زيادة إمدادات الغاز عبر خط أنابيب الغاز شرق البحر الأبيض المتوسط، والذي باشر نشاطه في مارس ٢٠٢٢، وقد تصل التدفقات إلى ٣ مليارات متر مكعب في عام ٢٠٢٢.

● وكالة بلومبرج، قرار مصر برفع سعر الفائدة خطوة جريئة للسيطرة على التضخم^٢.

- ذكرت وكالة بلومبرج أن البنك المركزي فاجأ معظم المحللين الاقتصاديين بتقييمها أكبر زيادة في أسعار الفائدة منذ ما يقرب من خمس سنوات، في محاولة لمواجهة التضخم المتزايد واستعادة جاذبية سندات المحلية أمام المستثمرين الأجانب، حيث لجنة السياسة النقدية في بيانها الصادر إلى إن البنك المركزي قرر رفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس لكل منهما لتصل إلى ١١,٢٥% و ١٢,٢٥% على التوالي.
- وأضافت الوكالة أن مصر هي أحدث اقتصاد ناشئ يقرر اتخاذ خطوة جريئة على خلفية اتجاه العالم نحو تشديد السياسة النقدية والموجهة لكبح التضخم الذي أحدثته الحرب في أوكرانيا، وقد اتخذ البنك المركزي القرار بعد ساعات من قيام جنوب إفريقيا برفع أسعار الفائدة بأكثر من ست سنوات، وكذلك البنك المركزي الفلبيني الذي قرر رفع سعر الفائدة الرئيسي للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٨.

● «الوكالة الأمريكية للتنمية»: مصر تسير بخطى ثابتة نحو تنويع مصادر التمويل^٣.

- أكدت "مارجريت سانشو" القائم بأعمال مدير بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر USAID، أن المؤتمر الدولي حول فرص التمويل البديل في مصر نحو تمويل مستدام للتنمية، قدم فرص لحوار مكثف مع المجتمع الدولي، إذ تسير الحكومة المصرية بخطى ثابتة لجذب وتنوع التمويلات الخارجية.
- وأضافت أن دعم التمويل البديل في مصر سيكون رحلة طويلة، لافتاً إلى أن التعاون بين القطاع الخاص والعالم وبين الجهات المانحة والتمويل أمر أساسي لدعم التمويل البديل، وأشارت أن مصر تسير على مساء ثابت في تمويل مصادر التمويل، لافتاً إلى أنه سيستمر التفكير في بحث سبل التمويل خلال الفترة القادمة، وشددت على

¹ <https://www.asharqbusiness.com/article/37633>

² <https://gate.ahram.org.eg/News/3521263.aspx>

³ <https://almaalnews.com/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D8%B1/>

ضرورة إيجاد آليات تمويلية مبتكرة لتمويل التنمية، لافتاً إلى أن مصر وأمريكا سيسعيان إلى ذلك خلال الفترة القادمة.

● مصر الأولى أفريقياً في مؤشر تنمية السياحة والسفر لعام ٢٠٢١.

- جاءت مصر في المركز الأول على مستوى أفريقيا والمركز الخامس على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الـ ٥١ عالمياً، وذلك وفقاً لمؤشر تنمية السياحة والسفر لعام ٢٠٢١ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وبذلك يكون قد ارتفع تقييم مصر على هذا المؤشر ٦ درجات مقارنةً بتقييم عام ٢٠١٩، مما يجعلها أحد الدول القلائل على مستوى العالم التي شهدت تحسناً ملحوظاً عن تقييم ٢٠١٩، محققةً ٤,٢ نقطة من ٧.
- ويصنف هذا التقرير ١١٧ اقتصاداً وفقاً لمجموعة من العوامل والسياسات الخاصة باستدامة ومرونة وتطوير قطاع السياحة والسفر والذي بدوره يساهم في تنمية الدولة بشكل عام، ويتكون هذا المؤشر من خمسة مؤشرات فرعية، هي البيئة التمكينية من حيث بيئة العمل والأمن والأمان والصحة وسوق العمل، وسياسات السياحة والسفر من حيث مدى انفتاح الدولة وتنافسية الأسعار في الفنادق والأماكن السياحية بها، والبنية التحتية للمطارات ووسائل النقل والخدمات السياحية، إضافة إلى محركات الطلب على السفر والسياحة، ومدى استدامة قطاع السفر والسياحة في كل بلد ما.

● صندوق النقد يستعرض روشتة لصناع السياسات بالشرق الأوسط لمواجهة التحديات الناتجة عن الحرب الروسية.

- استعرض صندوق النقد الدولي روشتة لصناع السياسات بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمواجهة التحديات الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية في ضوء زيادة أسعار السلع الأساسية والوقود.
- وأشار إلى إن المقايضات المتعلقة بالسياسات لدى الدول المستوردة للنفط بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت على المدى القريب معقدة بشكل متزايد، مضيفاً أن احتواء التضخم يعتبر أولوية رئيسية لتلك البلدان على الرغم من الانتعاش الهش بها، وأضاف أنه في البلدان التي توجد فيها مخاطر ارتفاع توقعات التضخم أو اتساع ضغوط الأسعار، يعدّ التواصل الواضح والشفاف أمراً بالغ الأهمية لتوجيه الأسواق.
- وأكد أنه من المُلح أن تتصدى البلدان لمخاطر الأمن الغذائي وأن تخفف من تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على الفقراء، وأضاف أن الطريقة الأكثر فعالية لدى تلك البلدان هي ضمان حماية الأسر الضعيفة من خلال التحويلات الهادفة والمؤقتة والشفافة.
- وأشار إلى أنه حيثما تكون شبكات الأمان أقل قوة، يمكن رفع الأسعار تدريجياً، مشيراً إلى أنه بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، فإن الدعم المالي المستمر من المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية، وبالنسبة للبلدان ذات الديون المرتفعة بالمنطقة، يؤكد صندوق النقد أهمية أن تكون هذه التدابير مصحوبة بإجراءات موازنة في أماكن أخرى مثل خفض الإنفاق غير الضروري، أو تعزيز العدالة الضريبية الإضافية، أو مزيج من الاثنين لحماية القدرة على تحمل الديون في ظل الحيز المالي المحدود.
- وأوضح صندوق النقد الدولي، إن هذه التحديات تؤكد أهمية المضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية، والتي ستساعد البلدان على تحمل صدمات الاقتصاد الكلي في المستقبل وتسريع الانتعاش، بجانب التدابير التي تعزز كفاءة الإنفاق الحكومي وتحصيل الإيرادات، بما في ذلك من خلال الرقمنة، وتعزيز نشاط القطاع الخاص، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي وكلها تعدّ أولويات مهمة.
- وأضاف أنه بعد صعود برميل النفط إلى ذروة بلغت ١٣٠ دولاراً في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، من المتوقع أن تستقر أسعار البترول عند متوسط سنوي يبلغ حوالي ١٠٧ دولاراً في العام الحالي بزيادة ٣٨ دولاراً عن عام ٢٠٢١.
- وعذّل صندوق النقد الدولي توقعاته لمعدل النمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل بمقدار ٠,٩ نقطة مئوية إلى ٥%، لافتاً إلى أن هذا يعكس الأفاق المحسنة لمصدري النفط بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز.
- أما بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط بالمنطقة، أشار صندوق النقد الدولي إلى إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية أدى إلى زيادة التحديات الناشئة عن ارتفاع معدلات التضخم والديون، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتفاوت التقدم في التطعيم، والهشاشة والصراع لدى بعض من تلك الدول.

⁴ <https://www.youm7.com/story/2022/5/25/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%B1-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2021/5775241>

⁵ <https://almaalnews.com/%d8%b5d9%86d8%af% d9%88d9%82-%d8%a7d9%84d9%86d9%82d8%af-%d9%8ad8%bb3d8%aad8%b9d8%b1d8%bb6-%d8%b1d9%88d8%b4d8%aad8%a9-%d9%84d8%b5d9%86d8%a7d8%b9-%d8%a7d9%84d8%bb3d9%8ad8%a7d8%b3/>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تناقش مشروع خطة التنمية المستدامة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ أمام لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشيوخ^٦.**

- ناقشت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ملامح الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ خلال اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشيوخ، و الدكتورة هالة السعيد إن خطة العام المالي القادم تم صياغة توجهاتها ومُستهدفاتها وبرامجها التنموية بالتنسيق والتعاون مع كل الوزارات والهيئات والجهات المعنية، ومن خلال حوار ونهج تشاركي تحرص عليه الحكومة دائماً في وضع خطط وبرامج التنمية المختلفة، حيث يتم ذلك استناداً إلى مؤشرات أداء الاقتصاد المصري خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ والربع الأول من ٢٠٢٢، والرؤى حول الانعكاسات المتوقعة للآزمات العالمية والأحداث الجيوسياسية الراهنة.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أنه نتيجة للأوضاع العالمية الراهنة توقعت المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني الدولي تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٥,٩% عام ٢٠٢١ إلى ٤,٤% عام ٢٠٢٢ وفي بعض التقديرات إلى ٣,٦%، ثم إلى ٣,٢% عام ٢٠٢٣، وكذلك توقع تصاعد معدل التضخم العالمي إلى ٦,٢% عام ٢٠٢٢ بعد أن كان قاصراً على ٤,٤% في عام ٢٠٢١، و٢,٨% فقط في عام ٢٠٢٠. كما من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة ليُسجل ٨% في عام ٢٠٢٢.
- وأكدت الدكتورة / هالة السعيد حرص خطة العام القادم على مراعاة تبعات التطورات والمستجدات العالمية، مع إبراز أهمية الخطوات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة نقص الإمدادات الدولية من السلع الأساسية، واحتواء التضخم وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لدعم الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً. وترتكز الخطة على ثلاثة مستهدفات رئيسية هي بناء الإنسان المصري وتحسين جودة حياة المواطن، وتعزيز البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي، وتدعيم التنافسية الدولية للاقتصاد المصري.
- وأوضحت أن هدف بناء الإنسان يتم من خلال تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في إطار مبادرة حياة كريمة، والتطبيق المرحلي لنظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير التكنولوجي لمنظومة التعليم والارتقاء بالخدمات الأساسية للمواطنين، والتمكين الاقتصادي للنوع، وإتاحة تكافؤ الفرص للجميع، مشيرة إلى أن البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي يركز على تنمية قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، موضحة أن تدعيم التنافسية الدولية للاقتصاد المصري يتم من خلال تعزيز ركائز الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي والتحرك صوب الاقتصاد الأخضر.
- وأكدت اهتمام الخطة بإبراز المحركات الدافعة للنمو، والتوجهات الحديثة التي أكدت أهميتها تبعات تواصل جائحة فيروس كورونا، والأحداث الجيوسياسية الراهنة، مشيرة إلى أبرز التوجهات التي تبنتها الخطة والمتضمنة التوجه الاستراتيجي نحو تنمية القرى المصرية، وتدبير احتياجاتها من البنية الأساسية والخدمات، وتهينة سبل تحسين الدخل ومستوى المعيشة اللائق لأهالي الريف في إطار مبادرة حياة كريمة، فضلاً عن التنفيذ الفاعل للمبادرات الرئاسية لتحسين صحة وجودة حياة المواطن المصري والارتقاء بالأحوال المعيشية للأسرة المصرية.
- أضافت الدكتورة / هالة السعيد أن أبرز توجهات خطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ تضمنت كذلك المتابعة الدقيقة للبرامج التنفيذية لخطة تنمية الأسرة المصرية والتي تركز على ضبط النمو السكاني والارتقاء بخصائص السكان في إطار جهود الدولة لتحسين جودة الحياة للمواطنين، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، من خلال تنمية درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، والتوسع في الزراعات التعاقدية، وفي مشروعات الثروة الحيوانية، ومن خلال زيادة المكون المحلي في الصناعة، وتوطين الصناعات عالية التقنية والقيمة المضافة.
- وحول أبرز توجهات خطة العام المالي القادم أشارت إلى تبني استراتيجية التوجه التصديري باستغلال الإمكانيات والفرص التصديرية الواعدة في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة، والأنشطة العقارية والخدمية والمالية، مع العمل على ترشيد عمليات الاستيراد بالتوسع في إحلال المنتج المحلي محل الواردات، وزيادة نسبة المكونات المحلية من إجمالي مستلزمات التصنيع لتعظيم القيمة المضافة، إلى جانب تحفيز مشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنمائية من خلال إتاحة مزيد من فرص الاستثمار وتوفير التسهيلات لتحسين بيئة الأعمال وتخفيض تكلفة المعاملات، فضلاً عن تشجيع مشروعات المشاركة مع القطاع الحكومي في إطار نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوجه الدولة بدعم القطاع الخاص وتوفير البيئة اللازمة له للاضطلاع بدوره في تنمية الاقتصاد، واعتماد الحكومة وثيقة ملكية الدولة.
- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد أن التركيز على مبادرات التحسين البيئي ومشروعات الاقتصاد الأخضر، والتطبيق الدقيق لمعايير الاستدامة البيئية على جميع المشروعات، جاء ضمن أبرز توجهات الخطة، ذلك بالإضافة إلى تكثيف الجهود الموجهة لتوفير سبل المساندة المالية للفئات الاجتماعية منخفضة الدخل، وللمرأة المعيلة ولذوي الهمم، فضلاً عن إعطاء أولوية في توجيه المخصصات المالية للمحافظات منخفضة الدخل من خلال التوزيع المتكافئ للاستثمارات والاعتمادات المالية لتوطين البرامج والمشروعات؛ بما يراعي تضييق

⁶ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1170&lang=ar>

الفجوات التنموية بين المحافظات من حيث مستويات الدخل ومعدلات البطالة والفقر، مع تكثيف الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي، بتبني آليات التخطيط والتنمية المستجيبة للنوع وأدلة النمو الاحتوائي وخطط وبرامج تنمية الأسرة المصرية.

• **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستعرض الملامح الأساسية لمبادرات الخطة الاستراتيجية للعام المالي القادم ٢٠٢٣/٢٢ لقطاعات التعليم والصحة والشباب والرياضة والثقافة أمام لجنة الخطة والموازنة بالنواب^٧.**

استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الملامح الأساسية لمبادرات الخطة الاستراتيجية للعام المالي القادم ٢٠٢٣/٢٢ لقطاعات التعليم والصحة، وذلك خلال مناقشة الملامح والمستهدفات الرئيسية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٣/٢٢.

وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن نسبة الاستثمارات الحكومية الموجهة لبناء الإنسان تبلغ ٥١%، مشيرة إلى قطاع التعليم، حيث تم توجيه نحو ٥٢ مليار جنيه في ٩ سنوات للتعليم بنسبة نمو بلغت ٨١٧% عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بـ ٢٠١١/١٠.

وأوضحت أنه في مجال التعليم قبل الجامعي تستهدف الخطة مواصلة الجهود المبذولة لخفض كثافات الفصول، والتوسع في إتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وذلك من خلال توجيه اعتمادات بـ ١٥ مليار جنيه لتوفير ٢٥ ألف فصل، و ١,٢ مليار لتطبيق الجدارات في التعليم الفني والمدارس التطبيقية، و ٨٧٥ مليون جنيه لتحسين تنافسية مخرجات التعليم قبل الجامعي وإنشاء ١٠ مدارس يابانية و ٢٠ مدرسة تكنولوجيا تطبيقية، وغير ذلك، مشيرة إلى أنه في مجال التعليم الجامعي تتضمن الخطة اعتمادات بـ ٧,٤ مليار جنيه لإنشاء وتجهيز ١٥ جامعة أهلية بطاقة استيعابية ١٥٠ ألف طالب، ومليار جنيه لميكنة ١٥٤ مركز اختبار في كافة الجامعات الحكومية، و ٤٤٢ مليون جنيه للجامعات التكنولوجية.

وحول قطاع الصحة أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات التنموية الرامية لتطوير وتحسين الخدمات الصحية، ومنها: التأمين الصحي الشامل، ويضم إنشاء وتطوير ٩٤ مستشفى و ٤٤٨ وحدة صحية، باعتمادات ٥,٢٦ مليار جنيه، وإنشاء وتطوير ١٤٨ مستشفى باعتمادات ٣,٦٧٦ مليار جنيه، وإنشاء وتطوير ٣٦ مستشفى باعتمادات ١,٨ مليار جنيه، وإنشاء وتطوير ١٥ مستشفى و ١٠٤ وحدة صحية في إطار مبادرة "تطوير التجمعات الحضرية ضمن حياة كريمة"، باعتمادات ٢,٨ مليار جنيه، وتوفير ١٥٠٠ سرير رعاية مركزة باعتمادات ١,٣ مليار جنيه، و ٤٩٣ مليون جنيه لتعزيز الدور المصري في الرعاية الصحية لدول أفريقيا بكل من جيبوتي وجنوب السودان وأوغندا، فضلا عن ٣٥٠ مليون جنيه لتوريد سيارات الإسعاف "حياة كريمة" بعدد ١٠٠٠ سيارة جديدة، و ٣٥٠ مليون لمبنى المعامل المركزية ببدر و ٢٥٠ مليون لتطوير ٥٢ مستشفى تكامل، و ٤٠٠ مليون لميكنة ٧٨ مستشفى جامعي. فضلا عن إنشاء ١٧ محرقه مخلفات، وتوفير ١٣١ سيارة مخلفات باعتمادات ٢٠٩ مليون جنيه في إطار مشروع معالجة النفايات الطبية.

وحول توفير الاعتمادات اللازمة لدخول المستشفيات الخدمة؛ أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى الانتهاء من إنشاء وتطوير ٢٩ مستشفى يتراوح متوسط نسبة انجازها ٩٠%، بتكلفة كلية ٦,٣ مليار جنيه، واعتمادات ٨٠٠ مليون جنيه للإنشاءات والتجهيزات خلال ٢٠٢٣/٢٢، بالإضافة إلى ٧ مستشفيات جامعية بتكلفة كلية ٥,١ مليار جنيه، باعتمادات مطلوبة تبلغ أكثر من مليار جنيه.

وأوضحت أن مؤشرات الأداء بمقارنة عام ٢٠٢٠ بـ ٢٠١٤ تشير إلى ٣٠% زيادة في عدد المستشفيات الجامعية و ٢٤% زيادة في عدد الأسرة، و ٣١% زيادة في عدد الحضانات، و ٦١% زيادة في عدد أسرة الرعاية المركزة.

وأشارت إلى قطاع الثقافة بخطة ٢٠٢٣/٢٢، لافتة إلى أهم المشروعات بالقطاع، حيث من المستهدف تطوير عدد من المتاحف منها سراي الجزيرة ومتحف الفن المصري الحديث وبيت الأمة، وتطوير ٣٥ قصر وبيت ثقافة، وإنشاء ٣ فروع لمكتبة مصر العامة بأسوان والمنوفية وقنا، و ٦ مكتبات متنقلة، ورقمنة فروع المكتبة بالزاوية الحمراء والدقي والزيتون، كما من أهم المستهدفات في قطاع الثقافة تطوير ٢٠ قصرًا ثقافيًا، و ٩ بيوت ثقافة طفل، و ٤ مسارح.

وفيما يتعلق بقطاع الشباب والرياضة وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن الخطة تستهدف إنشاء وتطوير ٧٠٠ ملعب خماسي ومركز شباب و ٧ مدن شبابية، و ٦ معسكرات شبابية في أربع محافظات، و ١٧

ستادات وخمس مدن رياضية وثمانية مستشفيات ووحدات طب رياضي، و ٦٠ ناديا وأربعة مراكز تعليم مدني في مطروح ويني سويف والفيوم وسوهاج.

• **مصر تستضيف الاجتماعات السنوية ٢٠٢٢ لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بشرم الشيخ^٨.**

تحت الرعاية الكريمة لفخامة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، واستجابة لدعوة من حكومة جمهورية مصر العربية، تعقد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية اجتماعاتها السنوية ٢٠٢٢ بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر

⁷ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1179&lang=ar>

⁸ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=1175&lang=ar>

العربية في الفترة ما بين ١ و ٤ يونيو ٢٠٢٢ تحت شعار (بعد التعافي من الجائحة: الصمود والاستدامة)، وتنعقد اجتماعات مجموعة البنك هذه السنة في ظل تطورات اقتصادية وجيوسياسية مهمة تتسم بالتراجع الملحوظ لجائحة كورونا، وتجدد الأمل في دخول العالم مرحلة التعافي.

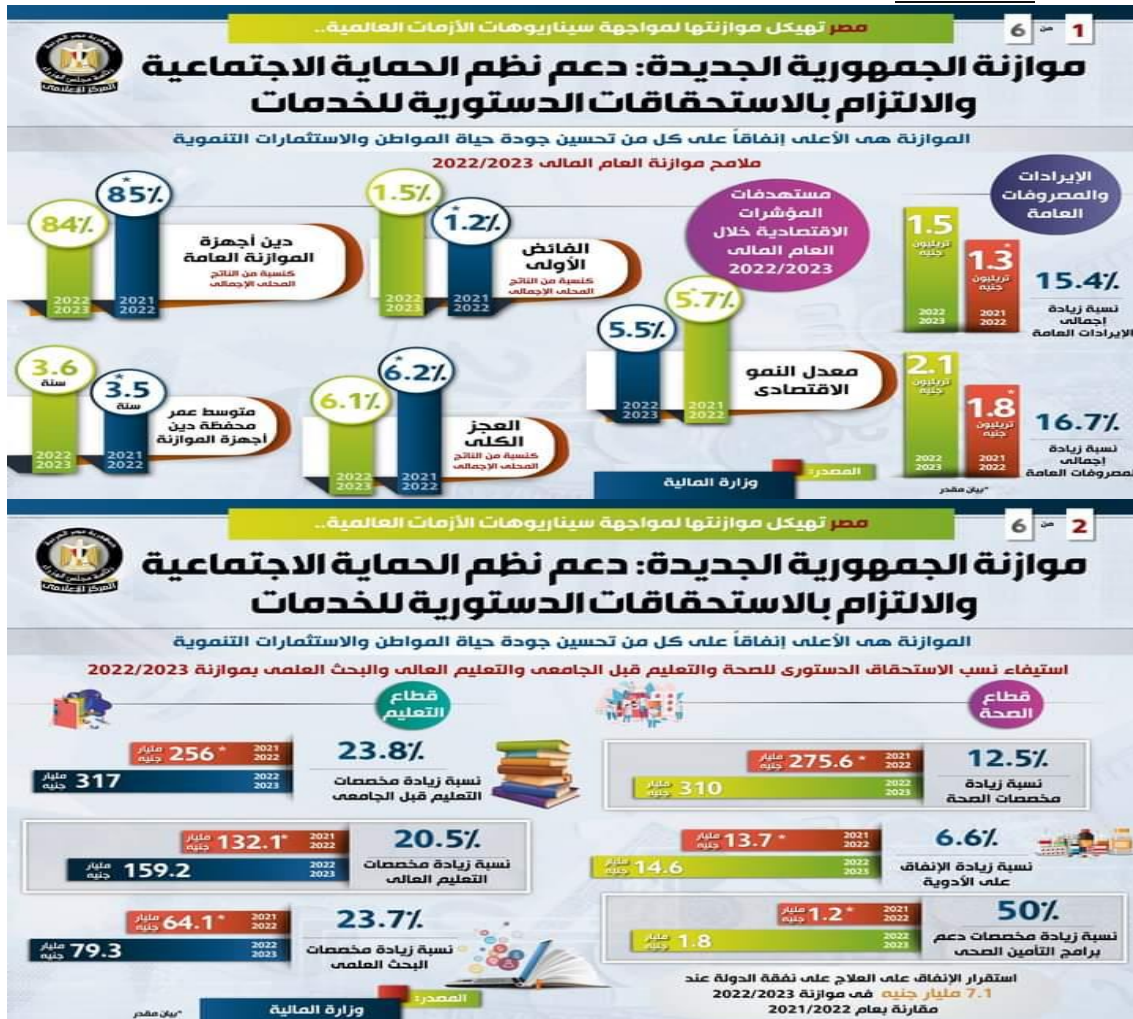
- ويشارك في هذه الاجتماعات وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية في الدول الأعضاء بالبنك البالغ عددها (٥٧) دولة، كما يشارك في الفعاليات المصاحبة لهذه الاجتماعات ممثلون لمؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، إلى جانب ممثلي البنوك الإسلامية والمؤسسات الوطنية للتمويل التنموي، واتحادات المقاولين والاستشاريين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
- ووجهت مجموعة البنك الدعوة لأصحاب المعالي محافظي الدول الأعضاء للمشاركة في الاجتماعات، مؤكدة أنها تمثل فرصة لتدارس التطورات الجديدة واستشراف سبل توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في ظل التغيرات الدولية المستمرة، بالإضافة لما توفره هذه الاجتماعات من فرص للتباحث مع مؤسسات التمويل المشاركة وتعظيم استفادة الدول الأعضاء من الخدمات والتمويلات التي تقدمها هذه المؤسسات.
- كما ستشهد اجتماعات هذه السنة - ولأول مرة على مدى أربعة أيام - انعقاد منتدى القطاع الخاص في نسخته الجديدة، الذي ينتظر أن يشارك فيه ممثلو كبرى الشركات ومجتمع الأعمال على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- ويعقد في إطار هذه الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الاجتماع السنوي ٤٧ لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، والاجتماع ٢٩ لمجلس محافظي المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والاجتماع ٢٢ للجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهاتان المؤسستان أنشأتها مجموعة البنك بهدف تعزيز الاستثمارات وتنمية القطاع الخاص في الدول الأعضاء.
- كما يعقد في نفس الإطار الاجتماع ١٧ لمجلس محافظي المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والاجتماع ١٥ لمجلس محافظي صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ومحاضرة مصر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إلى إن مصر تضع كل إمكانياتها لضمان نجاح الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، حيث إن مصر لها تاريخ طويل وعلاقة ممتدة بالبنك منذ إنشائه عام ١٩٧٤ وبلغت محفظة التعاون مع البنك أكثر من ١٦ مليار دولار.
- وأكدت أن مصر تخطط للاستفادة من الاجتماعات السنوية التي لم تتح الفرصة لعقدها في مصر منذ أكثر من ٣٠ عاماً، حيث عقدت آخر مرة في مصر عام ١٩٩١، مشيرة إلى أن مصر تطرح رؤى للتعاون وبحث الموضوعات والقضايا المشتركة بين الدول الأعضاء على كافة المستويات.
- وأوضحت أنه سيتم تنظيم عدد من الفعاليات الجانبية المهمة، منها منتدى الأعمال للقطاع الخاص وعدد من الفعاليات المرتبطة بالاستعداد للدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ عام ٢٠٢٢، والاقتصاد الأخضر وتحقيق النمو المستدام ومواجهة التغير المناخي، وغيرها من القضايا المطروحة على الساحة الدولية.
- وأشار الدكتور / محمد الجاسر، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إن مجموعة البنك تتطلع لإنجاح التعاون مع مصر، وما مبادرتها لاستضافة الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك هذا العام إلا دلالة على رغبتها في مواصلة الاضطلاع بدورها الإقليمي على جميع المستويات، وفي مقدمتها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وأوضح أن موافقة مجلس محافظي البنك على عقد هذه الاجتماعات في مصر يعكس تقدير المجلس للدور الرائد لجمهورية مصر العربية في دعم مجموعة البنك، وجهودها المتواصلة في دعم الشراكات البناءة على مختلف الأصعدة، كما أعرب عن ثقته الكبيرة في الإمكانيات التي تملكها مصر لإنجاح هذه الدورة وجعلها حدثاً مميزاً يرسخ في الأذهان لسنوات قادمة.

● رئاسة مجلس الوزراء، مصر تهيكّل موازنتها لمواجهة سيناريوهات الأزمات العالمية^٩.

- أصدر المركز الإعلامي لرئاسة مجلس الوزراء، تقريراً يوضح فيه أن قد قامت الدولة المصرية بهيكلة الموازنة العامة للعام المالي المقبل بما يتسق مع المستجدات الراهنة ويضع حلولاً وتوقعات للتعامل مع مختلف السيناريوهات، في ظل أزمات وتحديات اقتصادية متلاحقة ومتزامنة تواجه دول العالم.
- وأوضح التقرير أن قد عملت الدولة على تحقيق الانضباط المالي الكامل في الإنفاق وإعادة تنظيم الأولويات دون المساس بمخصصات برامج الحماية الاجتماعية إلى جانب الصحة والتعليم ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، فضلاً عن تطبيق سياسات من شأنها تشجيع الاستثمارات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، خاصة قطاعات الصناعة والتصدير، بالإضافة إلى دعم مسار نمو قوي وشامل، وذلك في سبيل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق التعافي السريع لاستكمال مسيرة البناء والتنمية.

⁹ <https://gate.ahram.org.eg/News/3524233.aspx>

- وأبرز التقرير ملامح موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ففيما يتعلق بالإيرادات العامة، أوضح التقرير أنها ستبلغ ١,٥ تريليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١,٣ تريليون جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة زيادة ١٥,٤%، إلى جانب بلوغ إجمالي المصروفات العامة ٢,١ تريليون جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١,٨ تريليون جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة زيادة ١٦,٧%.
- وبالنسبة لمستهدفات المؤشرات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، أوضح التقرير أن مستهدفات معدل النمو الاقتصادي سجلت ٥,٥% مقابل ٥,٧% (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، بينما سجلت مستهدفات العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٦,١% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ٦,٢% (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- وبشأن الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد استهدفت الموازنة تسجيل ١,٥% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقابل ١,٢% (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما سجلت مستهدفات دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٨٤% عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ٨٥% (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، في حين بلغ متوسط عمر محفظة دين أجهزة الموازنة المستهدف ٣,٦ سنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بـ ٣,٥ سنة (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- وأبرز التقرير استيفاء نسب الاستحقاق الدستوري للصحة والتعليم قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي بموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢، ففيما يتعلق بقطاع الصحة فقد بلغت مخصصاته ٣١٠ مليارات جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ٢٧٥,٦ مليار جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة زيادة ١٢,٥%.
- أما الإنفاق على الأدوية فيبلغ ١٤,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١٣,٧ مليار جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ بنسبة زيادة ٦,٦%، بينما سجلت نسبة زيادة مخصصات دعم برامج التأمين الصحي ٥٠%، حيث بلغت ١,٨ مليار جنيه لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل ١,٢ مليار جنيه (بيان مقدر) عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، كما استقر الإنفاق على العلاج على نفقة الدولة عند ٧,١ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنة بعام ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- ويوضح الإنفوجراف (من ١ إلى ٦) دعم نظم الحماية الاجتماعية ضمن ملامح موازنة الجمهورية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢:



3 من 6



مصر تهيكّل موازنتها لمواجهة سيناريوهات الأزمات العالمية..

موازنة الجمهورية الجديدة: دعم نظم الحماية الاجتماعية والالتزام بالاستحقاقات الدستورية للخدمات

الموازنة هي الأعلى إنفاقاً على كل من تحسين جودة حياة المواطن والاستثمارات التنموية
حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بزيادة الدعم للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية

14.3%

نسبة الزيادة في الدعم
والمنح والمزايا الاجتماعية

356

مليار جنيه

311.5*

مليار جنيه

2022
2023

وزارة المالية

المصدر:

*بيان مقدر

مخصصات مالية لدعم السلم

90

مليار جنيه



22

مليار جنيه

مخصصات لتمويل برنامج تكافل وكرامة
لتقديم دعم نقدي شهري لنحو 4 مليون
أسرة متضمنه 450 ألف أسرة جديدة بالبرنامج

3.5

مليار جنيه

تكلفة برنامج توصيل الغاز
للمنزل ويستهدف توصيل
الغاز لـ 1.2 مليون أسرة

7.8

مليار جنيه

تكلفة الدعم النقدي ودعم المرافق
للاسكان الاجتماعي ويستهدف دعم
120 ألف وحدة سكنية

2

مليار جنيه

تكلفة دعم الأدوية
والبيان الأطفال

6

مليار جنيه

للاستمرار في دعم تشييد الصادرات المصرية
وتوفير المخصصات المالية المطلوبة لسرعة
رد الأعباء التصديرية للمصدرين

مصر تهيكّل موازنتها لمواجهة سيناريوهات الأزمات العالمية..

4 من 6



موازنة الجمهورية الجديدة: دعم نظم الحماية الاجتماعية والالتزام بالاستحقاقات الدستورية للخدمات

الموازنة هي الأعلى إنفاقاً على كل من تحسين جودة حياة المواطن والاستثمارات التنموية
حزمة من الإجراءات المالية والحماية الاجتماعية بزيادة الأجور والمعاشات للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية

8%

من الأجر الوظيفي بحد أدنى 100 جنيه
شهرياً، علاوة الدورية للمخاطبين بقانون
الخدمة المدنية بعد زيادتها من 7%

15%

أول أبريل
2022
تطبيق زيادة المرتبات
بدلاً من أول يوليو
2022 بتكلفة 8 مليارات
جنيه سنوياًمن الأجر الأساسي علاوة خاصة لغير
المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بحد أدنى
100 جنيه شهرياً بعد زيادتها من 13%

12%

نسبة زيادة
الأجور
وتعويضات
العاملين

400

مليار جنيه

357.1*

مليار جنيه

2022
2023

3.6

مليار جنيه

من

تكلفة تعيين 30 ألف معلم
مساعدة 30 ألف طبيب وصيدلي

وزارة المالية

المصدر:

*بيان مقدر

مصر تهيكّل موازنتها لمواجهة سيناريوهات الأزمات العالمية..

5 من 6



موازنة الجمهورية الجديدة: دعم نظم الحماية الاجتماعية والالتزام بالاستحقاقات الدستورية للخدمات

الموازنة هي الأعلى إنفاقاً على كل من تحسين جودة حياة المواطن والاستثمارات التنموية
الإجراءات التي اتخذتها الدولة لزيادة الاستثمارات للتعامل مع تداعيات الأزمة العالمية

9.6%

نسبة زيادة الاستثمارات
الحكومية لتحسين
الخدمات المقدمة
للمواطنين وخلف
المزيد من فرص العمل

376.4

مليار جنيه

343.4

مليار جنيه

2022
2023أبرز بنود
هيكل
الاستثمارات

74.9

مليار جنيه

قطاع
الاقتصادية

64.8

مليار جنيه

قطاع
الإسكان
والمرافق
الحكومية

45.2

مليار جنيه

قطاع
التعليم

34.1

مليار جنيه

قطاع
الصحة

7.5

مليار جنيه

قطاع
الشباب والثقافة
والشؤون الدينية

3.8

مليار جنيه

لتحمل أعباء الضرائب
المقابلة عن قطاعات
الصناعة لمدة 3 سنوات

5

مليار جنيه سنوياً
لتحمل الأعباء المالية الناتجة
عن خفض أسعار الكهرباء
لأنشطة الصناعة

50%

من الاستثمارات الحكومية
موجهة لمشروعات تتميز
بالاستدامة البيئية وتساهم
في الحد من الانبعاثاتأبرز الإجراءات
التي اتخذتها الدولة
في إطار الأزمة
لتشجيع الاستثمارإعفاء ضائيق
الاستثماروالأوعية المستثمرة
في البورصة من الضريبة

وزارة المالية

المصدر:

*بيان مقدر



موازنة الجمهورية الجديدة: دعم نظم الحماية الاجتماعية والالتزام بالاستحقاقات الدستورية للخدمات

الموازنة هي الأعلى إنفاقاً على كل من تحسين جودة حياة المواطن والاستثمارات التنموية

الرؤية الدولية لإجراءات الموازنة العامة للدولة



ستاندرد آند بورز

نرى آفاق نمو قوية نسبياً على المدى المتوسط لمصر مدعومة باستمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية، كما ندرك بأن موازنة مصر لعام 2022/2023 ستلتزم بتحقيق فائض أولي طموح يصل إلى 1.6%، مع نية العودة لتحقيق نسبة 2% بمجرد تلاشي آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد



المنصف المقيم للأمم المتحدة، إينا بانوفا

أدخلت مصر بصورة عاجلة سلسلة من الإجراءات الطارئة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة الروسية الأوكرانية، بما في ذلك تخصيص حزم مالية إضافية في ميزانيتها الوطنية لتغطية 450 ألف أسرة جديدة في إطار برامج شبكة الأمان الاجتماعي



البنك الدولي

اتخذت مصر عدة إجراءات نقدية ومالية استجابة للمستجدات العالمية، كما أعلنت تطبيق حزم مالية بموازنة عام 2022/2023 للتخفيف من تأثيرات الأزمة من خلال رفع الأجور والمعاشات



الإيكونوميست

تهدف مصر من خلال موازنتها الجديدة لعام 2022/2023 لزيادة الإنفاق التحفيزي، بالإضافة لاستمرار تحقيق فائض أولي بالموازنة



صندوق النقد الدولي

نرحب بالإجراءات الأخيرة التي اتخذتها مصر لتوسيع النطاق المستهدف للإنفاق على الحماية الاجتماعية وزيادة مرونة سعر الصرف لامتصاص الصدمات الخارجية وتشكيل حاجز مالي قوي خلال حالة الاضطراب وعدم اليقين العالمية الحالية



فيتش

من المتوقع أن تستمر مصر في خفض العجز الكلي بالموازنة خلال السنوات المقبلة مع تقلص تكاليف خدمة الدين، وضبط سياسات الإنفاق

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام ٢٠١٨، مشروع قانون بجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضممان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعداً؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصصة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من ٣,٧ مليار جنيه مصري في ٢٠١٤ إلى ١٠,٦ مليار جنيه في ٢٠١٨. وارتفعت بنسبة ١٨% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة ٨,٩ مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدى بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٩، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (٤مكررأ) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه وفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، وفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقرر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر ١٠:

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمًا قانونيًا متكاملًا بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاوله الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن ٢٠ مليون جنيه، و٥ ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاوله الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاوله النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاوله نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاوله النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاوله نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.
- السيدة الأستاذة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، نعمل على زيادة التبادل التجاري بين المشروعات الصغيرة في مصر وأفريقيا¹⁰.
- أكدت السيدة الأستاذة / نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن التوجه للسوق الأفريقي من أهم محاور خطة عمل جهاز تنمية المشروعات للتوسع في التبادل التجاري بين المشروعات الصغيرة في هذه الدول خاصة بين الدول الأعضاء في الكوميسا واستخدام المواد الخام المتاحة فيها للوصول إلى منتج متميز قادر على المنافسة موضحة أن المرأة عنصر أساسي مستفيد من زيادة هذا التعاون وذلك من خلال إطلاق منصة ٥٠ مليون امرأة أفريقية التي تضم أكثر من ٣٨ دولة أفريقية من الدول الأعضاء في هيئات الكوميسا والإكواس والإيالك.
- وأعلنت منظمة الكوميسا أن مصر تأتي في المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء في الكوميسا من حيث عدد المستخدمين لمنصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية وذلك وفقاً لأحدث الإحصائيات التي أجريت في الفترة من يوليو ٢٠١٩ وحتى نهاية أبريل ٢٠٢٢ حيث زاد عدد المستخدمين للمنصة في مصر على ٤٤ ألف مستخدم.
- وأكدت السيدة الأستاذة / نيفين جامع، أنه منذ إطلاق المنصة والعمل قائم ومستمر لتفعيل التواصل التجاري والصناعي بين ملايين النساء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورائدات الأعمال بالقارة الأفريقية للتعرف على الفرص المتاحة في كل دولة واحتياجاتها من المنتجات والسلع والمواد الخام وإجراءات توفيرها والجهات المنوط التعامل معها مما يعمل على تيسير حركة التجارة بين هذه الدول وبتيح الفرصة للسيدات للتوسع في مشروعاتهن والوصول للسوق الخارجي. وأشارت جامع إلى زيادة اهتمام رائدات الأعمال المصريات بالاستفادة من المنصة مما يسهم في تعزيز قدراتهن للاندماج بالسوق الأفريقي والتوسع فيه.

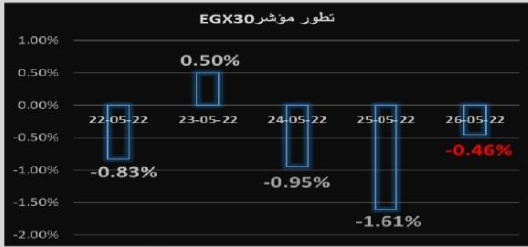
¹⁰ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

¹¹ <https://www.msme.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?NewsId=341>

■ الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:



تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات داخل البورصة

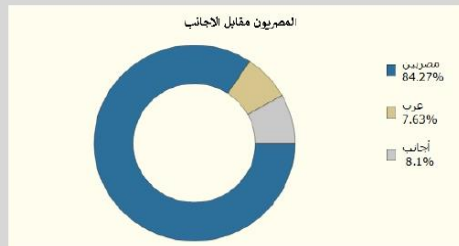
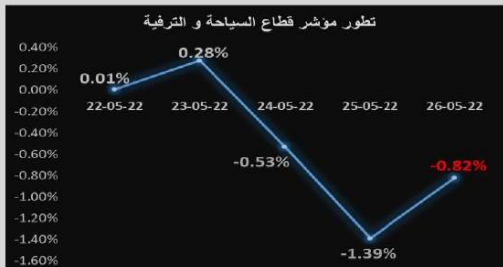
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر ٣٠ سهماً مقيداً بالبورصة المصرية انخفاضاً بنسبة -٠,٤٦% في نهاية تعاملات اليوم الخميس ٢٦ مايو ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة -٠,٨٣% في بداية الأسبوع. وانخفض مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس ٧٠ الذي يضم ٧٠ شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -١,٠٧% مقارنة بنسبة -٠,٤٩% في بداية الأسبوع.



سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً اليوم الخميس بنسبة -٠,١٤% مقارنة بنسبة -٠,٣٦% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -٠,٨٢% مقارنة بنسبة -٠,٠١% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



رابعاً: انفوجراف

■ **انفوجراف (١) يوضح تقرير وزارة المالية، والذي يشير إلى أن قد قامت بتعزيز إنفاقها لتحسين جودة حياة المواطنين في موازنة العام الجديد:**

مصر تعزز من إنفاقها لتعزيز جودة حياة المواطنين في موازنة العام الجديد



■ **انفوجراف (٢) يوضح تقرير البنك المركزي المصري والذي يشير إلى تطور في مصر حيث إن ٥٦% من المصريين يملكون حساباً للمعاملات المالية سواء كانت حسابات بنكية أو محافظ إلكترونية أو بطاقات دفع مسبقة بنهاية ٢٠٢١:**

